



ورقة موقف

الآثار الاقتصادية المتوقعة لأزمة فايروس
كورونا على الاقتصاد الفلسطيني
خلال العام 2020

سلطة النقد الفلسطينية

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية

آذار 2020

المحتويات

1.....	تقديم
1.....	التطورات الاقتصادية العالمية في ظل أزمة كورونا
1.....	الآثار على النمو الاقتصادي
5.....	أثر التطورات العالمية على الاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا
5.....	الاستثمارات (الأصول) الخارجية
6.....	معدلات الفائدة
6.....	أسعار الصرف
7.....	أسعار النفط والسلع الغذائية
8.....	تدفقات الدخل والتحويلات الخارجية
9.....	أزمة فيروس كورونا وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني
13.....	التدخل المطلوب
14.....	إجراءات سلطة النقد ودورها في تخفيف حدة الأزمة
17.....	الملاحق
17.....	الجدول 1: الأثر المتوقع لأزمة فيروس كورونا على معدلات نمو بعض المؤشرات الاقتصادية
17.....	الجدول 2: القيم المتوقعة لبعض المؤشرات الاقتصادية في ظل الأزمة
18.....	الجدول 3: حجم الخسائر المتوقعة في الناتج المحلي وفق السيناريوهات السابقة مقارنة بالسيناريو الأساس

تقديم

يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة شديدة المخاطر والتحديات، تسببت خلال السنوات الماضية بمجموعة من الأزمات والصدمات، السياسية والاقتصادية، على حد سواء، كان آخرها أزمة إيرادات المقاصة الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي في العام 2019. وانعكست تداعيات وآثار هذه الصدمات على أداء الاقتصاد الكلي محدثة تذبذباً وعدم استقرار في معدلات النمو، والتضخم، ومعدلات الفائدة، وأسعار الصرف.

ولم يكن العام 2020 استثناءً، فقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في نهاية شهر شباط إلى أزمة جديدة (فايروس كورونا)، وإن كانت طبيعتها تختلف عن سابقتها، كونها أزمة صحية وذات صبغة عالمية، شملت العديد من دول العالم بدرجات متفاوتة في حدها وأثرها، جراء اختلاف قدرات هذه الدولة على مواجهة هذه الأزمة والتعامل معها.

ويعتبر هذا النوع من الأزمات الأولى من نوعها التي تتعرض لها فلسطين في تاريخها المعاصر، ومن المتوقع أن يكون لها العديد من التداعيات على مستوى بعض الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وعلى مستوى الاقتصاد الكلي.

التطورات الاقتصادية العالمية في ظل أزمة كورونا

الآثار على النمو الاقتصادي

في ظل الوتيرة المتسارعة لتفاقم أزمة فايروس كورونا عالمياً، وغياب ملامح الجهوزية لدى بعض الاقتصادات الكبرى لمواجهة الأزمة بشكلٍ آني وفعال، يصعب التنبؤ حالياً باتجاهات النمو المستقبلية عالمياً، والتي تعتمد بشكلٍ كبير على سرعة وجرأة التدخلات الحكومية لمواجهة انتشار هذا الفايروس وتبعات ذلك على النشاط الاقتصادي والأسواق المالية خلال وبعد فترة الانتشار المتسارع. لكن المؤكد أن الاقتصاد العالمي سيعاني أثر الصدمات الكبيرة التي تلقتها حركة التجارة والإنتاج في الاقتصادات الكبرى، لا سيما ما تركز في قطاعات السياحة والسفر والنقل والخدمات الأخرى. إذ يرجح صندوق النقد الدولي أن تنخفض معدلات النمو العالمية خلال العام 2020 عن المستوى المتحقق في العام 2019 والبالغ 2.9%¹. كما

¹ Financial Times, "Global recession already here, say top economists". Date published 16/3/2020.

خفّضت منظمة (OECD) من توقعاتها لنمو العام 2020 من 2.9% إلى 2.4%، وترجّح وصولها إلى 1.5% في حال لم يتم التحرك بشكل كافٍ لاحتواء الفيروس².

ففي الصين، تشير البيانات الأولية إلى تضرر كبير على صعيد الإنتاج الصناعي وتجارة التجزئة نتيجة إجراءات الحجر وبشكل يفوق التوقعات الأولية ويتجاوز ما رُصد خلال الأزمة المالية العالمية³. وتشير توقعات بعض المحللين إلى احتياج الاقتصاد الصيني إلى ما لا يقل عن 6 أشهر للتعافي مع افتراض عدم تجدد الأزمة وانتشار آخر للفيروس.

أما في أوروبا، وفي ظل التزايد الملحوظ في أعداد الإصابات، وخصوصاً في كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا وإسبانيا، ويتوقع اقتصاديون من بنك (J.P. Morgan) أن تشهد منطقة اليورو انكماشاً اقتصادياً بواقع 1.8% في الربع الأول 2020، و3.3% في الربع الثاني، تبعاً لإجراءات العزل الصحي، والبعد الاجتماعي، وإغلاق مراكز التجمعات والمنشآت الخدمية والسياحية⁴. ويشكل الاقتصاد الإيطالي نقطة القلق الأساسية حالياً نظراً لارتفاع مستوى الدين العام وهشاشة القطاع المصرفي.

وفي الولايات المتحدة، يتوقع اقتصاديو (J.P. Morgan) أن يتجدد الانكماش الاقتصادي بنسبة 2.0% في الربع الأول و3.0% في الربع الثاني، عطفاً على تقلبات أسواق المال، وتعطل الإنتاج المتوقع، وتوقف جزئي في حركة الطيران.

وتشير تحليلات صندوق النقد الأولية إلى علامات على تزايد حركة تدفق الأموال خارج الأسواق الصاعدة والنامية، مما قد يخلق أزمات مالية في الأسواق ذات الاختلالات المالية والاقتصادية، والتي قد تتحول إلى عدوى صعبة الاحتواء في اقتصادات مشابهة⁵.

وقد أسفرت هجرة رؤوس الأموال هذه عن تقلبات ملموسة في أسعار العملات الرئيسية عالمياً خلال الأسبوع الماضي بعد أن زاد الطلب على الدولار الأمريكي كملاذٍ آمن. ويتوقع أن تواصل أسعار الصرف عالمياً تقلباتها بحسب درجة تعطل النشاط الاقتصادي في الاقتصادات ذات العلاقة، وتطورات سياساتها النقدية واستجابة أسواقها المالية للمستجدات المتلاحقة.

²www.oecd.org. "OECD Interim Economic Assessment Coronavirus: The World Economy at Risk". March 2020.

³ Financial Times, "Chinese economy suffers record blow from Coronavirus". Date published 16/3/2020.

⁴ www.markets.businessinsider.com. "JP Morgan officially forecasts a coronavirus-driven recession will rock the US and Europe by July". Date published: 14/3/2020.

⁵ International Monetary Fund. "Monetary and financial stability during the Coronavirus outbreak". published: 11/3/2020.

كما شهدت أسواق المال في الدول المتقدمة خسائر فادحة تعكس حالة الهلع بين المستثمرين عالمياً، حيث انخفض مؤشر داو جونز بنحو 10%، ومؤشر (S&P500) بنسبة 9.5%. كما طالت الانخفاضات الأسواق الأوروبية، لينخفض المؤشر الأوروبي (Stoxx 600) بنسبة 11.5% ومؤشر (FTSE) البريطاني بما يزيد عن 11%⁶.

وتزامن مع ذلك انخفاضات هائلة في أسواق النفط العالمية تجاوزت 55%⁷ منذ مطلع الشهر الحالي نتيجة لترافق انخفاض الطلب العالمي مع حرب أسعار ما بين روسيا والسعودية، والتي ستؤثر على الاقتصادات المصدرة، لا سيما المنتجة للنفط الصخري كالولايات المتحدة.

أما إقليمياً، فعلى مستوى الدول العربية، فتشير التوقعات إلى خسارة نحو 42 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة خلال العام 2020، إضافة إلى فقدان نحو 1.7 مليون وظيفة. وقد تركزت آليات مجابهة الأزمة الحالية في العديد من الدول العربية، وتحديداً الخليجية منها، على تخصيص مبالغ تجاوزت الـ 120 مليار دولار (لغاية تاريخ كتابة هذا التقرير) على شكل حزم دعم للتخفيف من آثار وتداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد. تراوحت بين دعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحماية المستهلك، وتوفير سيولة للمصارف والوزارات، ودعم للقطاعات المتضررة (خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ 32 مليار، والأمارات العربية المتحدة 27 مليار، وقطر 21 مليار، وعمان 21.8 مليار، والبحرين 11.4 مليار، والكويت حوالي 1.6 مليار). في حين خصصت مصر مبلغ 7.5 مليار دولار على شكل خطة انتعاش شاملة للاقتصاد، والمغرب نحو 14 مليار كنفقات طبية طارئة ومساعدة للقطاعات المتضررة. أما تونس فخصصت مبلغ 855 مليون دولار لمساعدة ذوي الدخل المحدود.

وباعتبار الأردن وإسرائيل من أكثر الدول المجاورة تأثيراً على الاقتصاد الفلسطيني، فيتوقع أن يعاني الاقتصاد الأردني أيضاً من آثار تعطل النشاط الاقتصادي نتيجة الإغلاق شبه الكامل للمنشآت ومنع التجول والتجمعات في المدن الكبرى، وتوقف حركة السياحة، بينما سيضطر إلى تتبع حركة السياسة النقدية في الولايات المتحدة (عملة الربط) لضمان استقرار الظروف النقدية. في ذات الوقت، شهد سوق عمان المالي خسائر بنحو 7% في غضون عشرة أيام حتى 16 آذار، وقد تم إغلاق التداول فيه بتاريخ 17 آذار وحتى إشعار آخر تجنباً لتفاقم الخسائر⁸.

⁶www.bloomberg.com. "U.S. stock sin in worst day since Black Monday: Markets Wrap". published: 11/3/2020.

⁷www.markets.businessinsider.com/commodities/oilprice

⁸ www.ase.com.jo

أما في إسرائيل، فتتوقع وزارة المالية الإسرائيلية أن يتكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر فادحة من تعطل قطاعات السياحة وشركات الطيران وتوقف العمل في العديد من المنشآت الخدمية بالإضافة إلى تضرر قطاع الإنشاءات الإسرائيلي من توقف جزئي أو كلي في تدفق في العاملين الفلسطينيين إلى السوق الإسرائيلي. وستسبب هذه التطورات، بحسب الوزارة، بخسائر تقدر بنحو 45 مليار شيكل (12 مليار دولار)، وبذلك لا يتوقع أن يحقق الاقتصاد الإسرائيلي أي نمو يذكر خلال العام 2020، في مقابل تنبؤات سابقة بنمو قدره 3%. ويذكر أن البنك المركزي الإسرائيلي كان قد وجه تعليمات للبنوك تقضي بتأجيل أقساط قروض الرهن العقاري، وتسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتضررة على القروض، وتوسيع شبكة الخدمات الإلكترونية وخدمات التوصيل للمواطنين القابعين في الحجر⁹. كما رصدت الحكومة الإسرائيلية حزمًا إضافية على موازنتها الحالية لمجابهة الأزمة تقدر بنحو 6 مليار شيكل¹⁰.

وبشكل عام تتركز آليات مجابهة الأزمة الحالية في العديد من الدول على إلى استخدام الأدوات النقدية والمالية المتاحة للتخفيف من الضرر الذي يتكبده الأفراد والمنشآت الاقتصادية الصغيرة بشكل خاص، الأمر الذي يشير ضمناً إلى رفع مستويات الإنفاق الحكومي، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد مستويات الدين العام، وبالتالي تعرض الدول ذات المديونية العالية، لاسيما في أوروبا إلى ارتفاع نسب الفائدة على ديونها السيادية وقد يتسبب في أزمات مشابهة لما حصل في العام 2010.

وفي هذا الشأن، أعلن كل من صندوق النقد الدولي عن حزم مساعدات للدول المتضررة بقيمة 50 مليار دولار. كما عملت العديد من الحكومات على توفير حزم دعم للمشاريع الصغيرة والمؤسسات المتضررة. بينما اتجهت البنوك المركزية لتطمين الأسواق المالية وتسهيل الظروف النقدية لتوفير السيولة الكافية لمجابهة الأزمة. والجدول التالي يلخص أهم إجراءات السياسة النقدية لمجابهة هذه الأزمة.

⁹ www.timesofisrael.com. "Partial shutdown set to cost 170,000 independent Israeli workers NIS 3 billion". Published: 17/3/2020.

¹⁰ www.globes.com. "Netanyahu announces further NIS 6 billion Coronavirus aid package". Published: 11/3/2020.

جدول (1): إجراءات السياسة النقدية لمجابهة أزمة فايروس كورونا

البنك المركزي	قرار أسعار الفائدة	التسهيل الكمي	الاحتياطي الإلزامي	خطوات أخرى
الفيدرالي الأمريكي	تخفيض 0.5% إلى نطاق (0.0-0.25%)	برنامج بحد أدنى 700 مليار دولار	لا تغيير	تخفيض الاحتياطي الإلزامي للعديد من المصارف
المركزي الأوروبي	لا تغيير على أسعار الفائدة عند 0.5%	إضافة 120 مليار يورو لبرنامج شراء الأصول الحالي	لا تغيير	تسهيل شروط الحصول على اتفاقيات إعادة التمويل
بنك إنجلترا	تخفيض 0.5% إلى 0.1%	لا تغيير	تخفيض احتياطي التقلبات إلى 0%	تجميد دفع الأرباح من قبل المصارف لمستثمريها
بنك الشعب الصيني	لا تغيير 4.05%	لا يوجد	من 12.5% إلى 12.0%	لا يوجد
البنك المركزي الياباني	لا تغيير -0.1%	120 مليار دولار	لا تغيير	لا يوجد
البنك المركزي الإسرائيلي	لا تغيير حتى اللحظة 0.25%	تدخل في سوق السندات	لا تغيير	تأجيل أقساط قروض العقار وتشجيع إقراض المنشآت الصغيرة
البنك المركزي الأردني	تخفيض 1.5% نقطة مئوية إلى 2.5%	لا يوجد	تخفيض الاحتياطي من 7.0% - 5.0%	تأجيل أقساط القروض

أثر التطورات العالمية على الاقتصاد الفلسطيني في ظل أزمة كورونا

في ظل التطورات الاقتصادية العالمية التي أعقبت انتشار وباء فايروس كورونا، من المتوقع أن تتضمن التعاملات المالية للاقتصاد الفلسطيني مع المؤسسات والأسواق المالية الإقليمية والعالمية بعض المخاطر المحتملة، التي يتفاوت تأثيرها تبعاً لمصدرها ونوعها. وفي هذا السياق، يمكن رصد خمسة مصادر رئيسية لمخاطر محتملة يمكن أن تنتقل للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص من خلال تعامله مع المؤسسات والأسواق الخارجية: الاستثمارات الخارجية؛ معدلات الفائدة؛ أسعار الصرف؛ أسعار النفط والمواد الأولية؛ وتدفقات الدخل والتحويلات الجارية في ميزان المدفوعات.

الاستثمارات (الأصول) الخارجية

ينضوي تحت تسمية الأصول الخارجية استثمارات المؤسسات والأفراد المقيمين في الاقتصاد الفلسطيني والموظفة في الخارج من استثمار أجنبي مباشر، واستثمارات حافظة، واستثمارات أخرى تشمل العملة والودائع. وقد بلغت حتى الربع الثالث 2019، نحو 7.4 مليار شيكل، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات الحافظة نحو 23% منها، والتي تأتي بشكلٍ شبه كامل من القطاع الخاص. ويتوقع أن تشهد قيمة هذه الأصول انخفاضاتٍ متفاوتة إما

لتوجه المقيمين لتسييل بعض استثماراتهم في الخارج أو تبعاً لتقلبات الأسواق العالمية والإقليمية. غير أن إغلاق سوق عمّان المالي حتى إشعارٍ آخر من شأنه أن يخفف آثار حالة التخوف السائدة على قيمة الأسهم الأردنية التي يحملها أفراد ومؤسسات فلسطينية مقيمة في فلسطين.

كما تتضمن هذه الأصول أيضاً التوظيفات الخارجية¹¹ للقطاع المصرفي الفلسطيني. وتشير البيانات إلى أن أصول المصارف الموظفة في الخارج تشكل نحو 18.9% من إجمالي أصول الجهاز المصرفي، أو ما نسبته 23.0% من إجمالي الودائع (السقف الأعلى المحدد في تعليمات سلطة النقد هو 55%). ومن المتوقع في ظل انخفاض أسعار الفائدة عالمياً أن تتراجع التوظيفات الخارجية نظراً لانخفاض ربحية الأصول، وزيادة مخاطرها الائتمانية المحتملة.

معدلات الفائدة

في ضوء الصدمة الاقتصادية الطارئة، تهافت البنوك المركزية في الاقتصادات الكبرى نحو التوسع في السياسة النقدية، وقام الكثير منها بخفض أسعار الفائدة. وبالنظر إلى تخفيض الفائدة على الدولار الأمريكي والدينار الأردني، فإن المصارف العاملة في فلسطين ستواجه انخفاضاً في معدلات الفائدة خلال العام 2020 على العمليتين، مما سيؤثر سلباً على إيراداتها، ومن ثم على مستوى أرباحها.

أسعار الصرف

شهدت أسعار صرف العملات الرئيسية تقلباتٍ ملموسة منذ تفاقم أزمة الفيروس. وفيما يخص الظرف الفلسطيني، بدأ سعر صرف الدولار الأمريكي (وبالتبعية الدينار الأردني) الارتفاع أمام الشيك الإسرائيلي مع نهاية الأسبوع الأول من الشهر الحالي وحتى 17 آذار بنحو 12.5%، ليصل إلى 3.86 شيكل/دولار¹²، تبعاً لتحركات أسواق المال الأمريكية، التي أسفرت عن عدد كبير من طلبات تغطية الهامش (margin calls)¹³ للعديد من

¹¹تعرف التوظيفات الخارجية وفقاً لتعليمات سلطة النقد رقم (2008/5) بند (7/5) بأنها "الأرصدة النقدية المودعة لدى مؤسسات مالية مصرفية خارج فلسطين، بالإضافة إلى الاستثمارات سواء في أسواق المال أو على شكل تسهيلات منحت بهدف استغلالها خارج فلسطين. وتشمل أيضاً شهادات الإيداع والسندات والصكوك الصادرة عن حكومات ومؤسسات أجنبية، والاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية والصناديق الاستثمارية الخارجية وقروض التجمع البنكي والتسهيلات الأخرى الممنوحة لغرض استخدامها خارج فلسطين".
¹² سعر الصرف الممثل، البنك المركزي الإسرائيلي، 18 آذار 2020.

¹³ يُشار إليه أيضاً باسم نداء الهامش أو طلب أموال إضافية، وهو طلب يقدمه السمسار أو المتعهد المالي لمستثمر ما لزيادة قيمة هامش التغطية (الحد الأدنى لنسبة مساهمة المستثمر برأس ماله الخاص من كامل قيمة الاستثمار). ويحدث طلب الهامش إثر عملية خسارة بهدف الحفاظ على الحد الأدنى القانوني الذي يجب إبقاؤه في الحساب للقيام بعمليات شراء أو بيع جديدة.

المستثمرين الإسرائيليين وخصوصاً البنوك والمؤسسات المالية، مما زاد من الطلب على الدولار مقابل الشيكل بشكل كبير¹⁴.

وقد دفع ذلك البنك المركزي الإسرائيلي إلى التدخل لتوفير سيولة بنحو 15 مليار دولار للبنوك من أجل دعم مركز الشيكل في سوق العملات¹⁵، مما أدى إلى انحسار الضغوط وانخفاض سعر الصرف بأكثر من 1% خلال يوم 18 آذار ليصل إلى 3.82 شيكل/دولار. يذكر في هذا السياق أن الدولار الأمريكي قد واصل تراجعته أمام الشيكل الإسرائيلي خلال العام 2019، وفقد نحو 0.9% في المتوسط من قيمته، ليلعب متوسط سعر الصرف 3.56 شيكل/دولار.

وتؤثر هذه التغيرات والتقلبات في سعر الصرف على أكثر من جانب في الاقتصاد الفلسطيني والنظام المالي. فمن جهة، تؤثر هذه التغيرات على مالية الحكومة، جراء حصولها على منح ومساعدات خارجية بعملات كالدولار واليورو، والتي تشكل حوالي 17% من إيراداتها¹⁶، أو ما يعادل 600 مليون دولار في المتوسط سنوياً، في حين أن معظم إنفاقها بعملة الشيكل، حيث يظهر الأثر المباشر لذلك في عجز الموازنة والدين العام والمتأخرات المتركمة.

كما تؤثر هذه التقلبات على أصول القطاع المصرفي، والتي تحاول المصارف باستمرار مواءمة أصولها وخصومها بالعملات المختلفة، والتحوط لمثل هذه المخاطر، خاصة وأن الدولار الأمريكي قد استحوذ على حوالي 36.6% من أصول المصارف في نهاية العام 2019، بينما شكلت الأصول بعملة الدينار نحو 22.9%، وبعملة الشيكل حوالي 37.7%، وببقية العملات الأخرى بنحو 2.8%.

يضاف إلى ذلك تأثير تقلبات سعر الصرف على أسعار السلع المستوردة من بقية أنحاء العالم (باستثناء إسرائيل)، وهو ما نسبته 42% من الواردات، وبالأخص أسعار الوقود والغذاء والمواد الخام المسعرة بالدولار الأمريكي.

أسعار النفط والسلع الغذائية

كما ذكر آنفاً، شهدت أسعار النفط انخفاضاً ملحوظاً خلال شهر آذار، ويتوقع أن يظل الانخفاض أيضاً أسعار السلع الغذائية الأساسية وأسعار المواد الأولية الأخرى في ظل ضعف

¹⁴ www.globes.com. "Shekel gains, halting dramatic slide". Published: 18/3/2020.

¹⁵ www.globes.com. "Bank of Israel to lend \$15b to support shekel". Published: 18/3/2020.

¹⁶ نسبة المنح والمساعدات من إجمالي الإيرادات والمنح، متوسط الفترة 2017-2019. بيانات وزارة المالية الفلسطينية، 2020.

الطلب العالمي خلال الأشهر القادمة، مما سينعكس بشكل إيجابي على فاتورة المستوردات، ومن ثم الميزان التجاري.

وتتضارب التوقعات حول طول فترة الخلاف السعودي-الروسي وتراكم فوائض الإنتاج، إلا أن غالبية المحللين اتجهوا إلى تخفيض التنبؤات السابقة لأسعار النفط، ويرجحون استمرار الانخفاض خلال الربع الثاني بأسعار متوقعة تتراوح بين 20 دولاراً للبرميل¹⁷، و37 دولاراً¹⁸ على أن تعاود الأسعار ارتفاعها خلال النصف الثاني من العام. وعليه، فمن المتوقع أن تتجه أسعار السلع المستوردة في السوق الفلسطيني إلى الانخفاض، مما سيخفض بدوره من معدلات التضخم المحلية.

تدفقات الدخل والتحويلات الخارجية

يتوقع أن تسفر الإغلاقات التي تشهدها المدن والمستوطنات الإسرائيلية عن تعطل حركة العاملين الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، والذين تصل أعدادهم إلى 135 ألف عامل¹⁹ (111.5 ألف عامل في إسرائيل، و23.5 ألف عامل في المستوطنات). ويبلغ معدل الأجرة اليومية لهؤلاء العاملين نحو 250 شيكل، فإذا ما افترضنا توقف دخول العاملين في المستوطنات إلى أماكن عملهم، فإن الخسارة اليومية المتوقعة هي 5.9 مليون شيكل. كما لا يتوقع أن يواصل كل العاملين الآخرين الدخل والعمل بحرية في السوق الإسرائيلي، لا سيما العاملون ممن تجاوزوا الـ 50 عاماً من العمر، مما سيرفع من قيمة الخسائر في صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج. من جانبٍ آخر، يتوقع أن تنخفض قيمة تدفقات دخل الاستثمار في الخارج، والتي تقدر بنحو 243 مليون دولار سنوياً²⁰، تبعاً لانخفاض مستويات الفائدة عالمياً.

أما على صعيد التحويلات الجارية، فمن المتوقع أن ترتفع التحويلات الموجهة للقطاع الحكومي على شكل مساعدات خارجية في ظل الأزمة الحالية وما توفره المؤسسات الدولية من دعمٍ للدول المتضررة. غير أن تحويلات القطاع الخاص التي تأتي في غالبيتها من جانب الفلسطينيين المقيمين في الخارج، وتبلغ في المعدل 1.6 مليار دولار سنوياً²¹، فمن المتوقع

¹⁷ www.fxstreet.com. "Brent oil: Q2 2020 price forecast slashed by a third to \$20/barrel – Goldman Sachs". Published: 18/3/2020.

¹⁸ www.eia.com. "Short-term Energy Outlook", March 2020.

¹⁹ مسح القوى العاملة: الربع الرابع 2019، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020.
²⁰ معدل مقبوضات دخل الاستثمار 2017-2019، إحصاءات ميزان المدفوعات الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء، 2020.

²¹ معدل التحويلات الجارية للقطاع الخاص 2017-2019. إحصاءات ميزان المدفوعات الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية والجهاز المركزي للإحصاء، 2020.

أن تنخفض تبعاً لانخفاض مداخيل هؤلاء الأفراد أو فقدانهم لوظائفهم إذا ما استمرت الأزمة الحالية طويلاً.

أزمة فايروس كورونا وآثارها المتوقعة على الاقتصاد الفلسطيني

ظهر فايروس كورونا في فلسطين في مدينة بيت لحم على وجه التحديد، وهو ما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ واتخاذ الحكومة لمجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشاره، من ضمنها إغلاق المدارس لمدة شهر؛ ومن ثم أعقبها قيام بعض محافظي المحافظات بإجراءات إضافية وبدرجات متفاوتة تبعاً لتخوفاتهم من انتشار المرض في محافظاتهم، تمثلت بإغلاق المطاعم والنوادي والمقاهي. ومن المتوقع أن تعقبها في مراحل لاحقة مزيد من الإجراءات الاحترازية من قبل الحكومة تبعاً لتطورات وتداعيات هذا الوباء.

ومن المتوقع أن يكون لهذا الوباء آثار اقتصادية واجتماعية، تؤثر على مختلف مناحي حياة المواطن الفلسطيني. غير أن حدة هذه الآثار ستختلف بحسب الفترة الزمنية المتوقعة لاستمرار هذا الوباء وإلى حتى تطوير المصل المناسب لمعالجة هذا الفيروس.

كما يتوقع أن تتأثر بعض القطاعات والأنشطة بشكل مباشر وبصورة أكبر من غيرها، ومن هذه القطاعات على سبيل المثال، قطاع السياحة الذي تأثر بشكل مباشر نتيجة إغلاق المعابر ووقف حركتها، ومغادرة الوفود السياحية لفلسطين، إضافة إلى تأثر بعض القطاعات والأنشطة الأخرى المرتبطة بالحركة السياحية كالنقل وبعض صناعات الحرف اليدوية والمطاعم والفندقة. وكذلك الحال بالنسبة لقطاع التعليم الذي توقف بشكل كلي نتيجة إعلان حالة الطوارئ وما أعقبها من إغلاق كافة المؤسسات التعليمية في كافة مراحلها وما رافق ذلك من تأثير على الأنشطة الاقتصادية الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بهذا القطاع. كما يتوقع أن يكون لهذه الزمة تأثير مباشر على مالية الحكومة، من خلال تزايد الالتزامات المترتبة على الحكومة لمواجهة هذا الوباء، في ظل تراجع تأثير العديد من الأنشطة الاقتصادية بتداعيات هذا الوباء وتراجعها، الأمر الذي ستؤثر بشكل مباشر في حجم الإيرادات الحكومية، والتي يتوقع أن تتراجع بشكل ملحوظ.

وللوقوف على حجم الضرر المتوقع على الاقتصاد الفلسطيني جراء تداعيات انتشار هذا الوباء، قامت سلطة النقد بإجراء تقدير لهذه الخسائر في حال استمرت الأزمة لمدة أربعة شهور، أو إذا طال أمد هذه الأزمة لمدة ستة شهور، وذلك بالاستناد إلى السيناريوهات والرضيات التالية:

السيناريو الأول: امتداد تأثير أزمة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني أربعة شهور (آذار حتى حزيران).

يستند هذا السيناريو بدرجة أساسية على بعض الإجراءات التي أعلنتها الحكومة خلال هذه الفترة واستمرارها، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية، لفترة زمنية تمتد حتى نهاية الربع الثاني من العام 2020، وذلك على خلفية تزايد حدة وشدة هذه الأزمة وبالتالي تزايد آثارها المتوقعة. إذ من المتوقع أن تشهد:

- استمرار توقف القطاع السياحي بشكل كامل ومغادرة كافة السياح للأراضي الفلسطينية.

- استمرار إغلاق جزئي للمطاعم، وإغلاق المقاهي والنوادي الرياضية بشكل كلي.

- استمرار إغلاق المدارس والجامعات وإغلاق كافة المؤسسات التعليمية.

- إجراءات الحكومة فيما يتعلق بتقليل الحركة فيما بين محافظات الوطن إلى الحد الأدنى ومنع حركة الباصات بالإضافة إلى إجراءات منع التجوال في بيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا. كذلك أيضاً منع العمالة الفلسطينية من التوجه إلى المستوطنات وإسرائيل.

- انخفاض ملحوظ على التجارة الخارجية نتيجة للحالة العالمية والإجراءات المتخذة لمكافحة الفيروس

- إعفاء الأمهات العاملات من الذهاب للعمل مع استمرار دفع أجورهن.

- انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل بشكل ملحوظ نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل وكذلك إجراءات وقرارات الحكومة الفلسطينية بشأن هؤلاء العمال للحد من انتشار الفيروس. يشار على أن إسرائيل قد أعلنت في هذه السياق عن حزمة من الإجراءات، منها منع دخول العاملين الفلسطينيين الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة؛ كما تم اتخاذ قرار بمنع العاملين من مغادرة مكان عملهم لمدة شهر و/أو شهرين طبيعة العمل والقطاع؛ وكذلك تم الطلب من المشغل الإسرائيلي توفير أماكن ملائمة لمبيت العمال. ويضاف على ذلك قرار الحكومة الفلسطينية بمنع دخول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم في المستوطنات، إلى جانب الطلب من العمال في إسرائيل بترتيب أوضاعهم أما المبيت أو التوقف عن العمل. ومن المتوقع أن تؤدي

هذه الإجراءات إلى تراجع العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنحو 30% خلال الربع الثاني 2020، ونحو 10% خلال الربع الثالث من العام نفسه.

- إغلاق المعابر الحدودية مع العالم الخارجي.

- زيادة الإنفاق الحكومي على قطاع الرعاية الصحية نتيجة زيادة الإجراءات المتخذة والإجراءات الاحترازية المتبعة من قبل الحكومة لمكافحة انتشار هذا الوباء.

ومن المتوقع وفقاً لهذا السيناريو أن يتراجع النمو الاقتصادي بنحو 3.7% خلال الربع الأول من العام 2020 (لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3,810.0 مليون دولار مقارنة مع 3,956.1 مليون دولار خلال الربع الأول من عام 2019)، متأثراً بتراجع الاستهلاك الخاص والاستثمار بنحو 4.5% و7.0% خلال نفس الفترة، نتيجة تراجع معظم الأنشطة الاقتصادية خلال هذا الربع، على أن يكون الأثر الأكبر لهذا التراجع في قطاع الخدمات خاصة القطاع السياحي وخدمات الإقامة والطعام الذي يتوقع أن يتراجع بنحو 25% خلال هذا الربع، كما يتوقع أن تتراجع أنشطة الفنون والترفيه والتسلية بنحو 20% تقريباً. كذلك يتوقع أن يتراجع نشاط النقل والتخزين بنحو 15% خلال نفس الربع، نتيجة إغلاق المؤسسات التعليمية وبعض المنشآت مثل المقاهي والمطاعم والنوادي الرياضية وتوقف الحركة السياحية خلال شهر آذار بناء على قرار الحكومة بهذا الخصوص. ويتوقع أيضاً أن تتراجع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتجارة الخارجية (مثل الصناعة التحويلية واستخراج الحجر) نتيجة لانخفاض التصدير أو من خلال انخفاض مدخلات الإنتاج نتيجة لتراجع الواردات.

وكنتيجة حتمية لتراجع الأنشطة الاقتصادية وتراجع الإنفاق الاستهلاكي والاستثمار خلال الربع الأول 2020، بسبب التخوف من استمرار الأزمة وتراجع الدخل، فمن المتوقع أن تنخفض الإيرادات الحكومية بنحو ملحوظ. إذ يتوقع أن تتراجع إيرادات ضريبة القيمة المضافة على الواردات خلال الربع الأول بنحو 13% والرسوم الجمركية بنحو 8%، كما يتوقع أن تتراجع إيرادات الضريبة المحلية نتيجة لقرار الحكومة بتأجيل تحصيل رسوم الخدمات الحكومية. وفي المقابل من المتوقع أن يرتفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، وتحديداً في مجال الصحة خلال نفس الفترة.

كما يتوقع وفقاً لهذا السيناريو أن تزداد حدة الأزمة خلال الربع الثاني من العام 2020، نتيجة زيادة حدة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة الفلسطينية وإسرائيل على حد سواء، خاصة فيما يتعلق بالعمال الفلسطينيين في إسرائيل. إذ يتوقع تراجع النمو الاقتصادي

بنحو 8.9% خلال الربع الثاني 2020 (لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 3,532.8 مليون دولار مقارنة مع 3,876.6 مليون دولار خلال الربع الثاني من عام 2019)، جراء تراجع القيمة المضافة في كل من القطاع السياحي وأنشطة وخدمات الإقامة والمطاعم بنحو 65% خلال هذا الربع؛ وتفاقم العجز في الميزانية العامة؛ وارتفاع ملحوظ في معدلات البطالة جراء انخفاض عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل؛ مع تراجع في معدلات التضخم نتيجة تراجع الطلب، حيث يتوقع أن يتراجع الاستهلاك الكلي بنحو 12% والإنفاق الاستثماري بشقيه الخاص والعام بنحو 17% في حال استمرار هذه الأزمة حتى نهاية الربع الثاني 2020.

ومن المتوقع أن تمتد آثار هذا السيناريو لتطال الجهاز المصرفي، حيث يتوقع أن يتراجع الائتمان الممنوح بنحو 1% خلال الربع الثاني 2020، مقابل تباطؤ أكبر في معدلات نمو الودائع ليصبح نحو 4.6% خلال نفس الفترة، وذلك جراء تزايد حالة الخوف لدى المواطنين من احتمالية إغلاق المصارف كما حدث في بعض الدول المجاورة.

ومن المتوقع أن يتفاقم أثر هذه الأزمة على مالية الحكومة نتيجة لزيادة حدة الإجراءات المتبعة وامتدادها لفترة أطول (حتى نهاية الربع الثاني). إذ يتوقع أن تتراجع الإيرادات الجمركية في ظل هذا السيناريو بنحو 25% خلال الربع الثاني، كما يتوقع أن تتراجع الإيرادات المتحصلة من ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنفس النسبة تقريباً خلال الفترة نفسها.

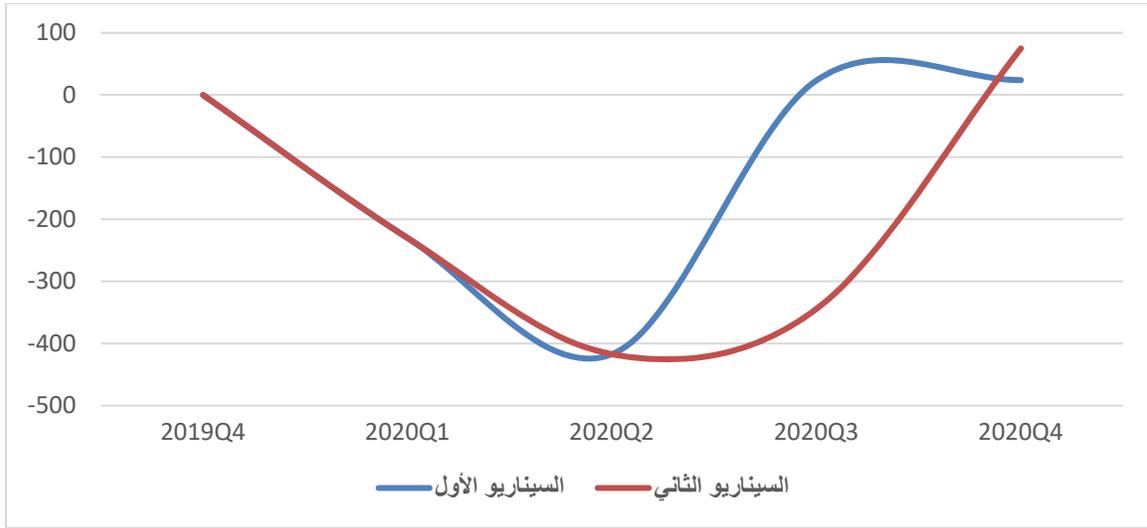
السيناريو الثاني: امتداد تأثير الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني ستة شهور (آذار حتى آب).

في حال حدوث هذا السيناريو واستمرار الإجراءات السابقة لتمتد حتى نهاية الربع الثالث 2020. فمن المتوقع تراجع النمو الاقتصادي خلال الربع الثالث بنحو 6% (لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3,680.6 مليون دولار مقارنة مع 3,915.3 مليون دولار خلال الربع الثالث من عام 2019)، على إثر تراجع كل من الاستهلاك الخاص بنحو 9%، والاستثمار بنحو 12%. كما يتوقع أن يستمر ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ نتيجة للإجراءات المقررة بحق العمالة الفلسطينية في إسرائيل.

أما على صعيد الأنشطة الاقتصادية، فيتوقع أن يستمر التراجع في معظمها نتيجة استمرار الإجراءات الوقائية لمواجهة ومنع انتشار الفيروس. إذ يتوقع استمرار تراجع القيمة المضافة في نشاط الإقامة والغذاء بنحو 50% خلال الربع الثالث 2020، وأن تتراجع القيمة المضافة في قطاع السياحة والترفيه والتسلية بنفس النسبة تقريباً. وفي هذا الإطار من المتوقع أن تتراجع

الإيرادات الجمركية بنحو 21% خلال الربع الثالث 2020، فيما يتوقع تراجع الإيرادات المتحصلة من ضريبة القيمة المضافة على الواردات بنحو 14% خلال نفس الفترة.؟
كما يتوقع استناداً لهذا السيناريو أن يتراجع حجم الائتمان المقدم من قبل المصارف بنحو 1.5% خلال الربع الثالث 2020، في حين يتوقع أن ترتفع الودائع بنحو طفيف جداً (0.9%) مقارنة بالربع المناظر.

الشكل 1: الخسائر الاقتصادية المتوقعة وفقاً للسيناريوهات السابقة (المليون دولار)



التدخل المطلوب

مما لا شك فيه أن فايروس كورونا قد نجح في نشر حالة من الذعر حول العالم، ودفع بالعديد من الدول إلى اتخاذ جملة من الإجراءات للتخفيف من الضرر الذي ستتكبدها اقتصاداتها جراء الأزمة الحالية. وتركزت آليات المجابهة على استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية المتاحة، وذلك من خلال ضخ كميات إضافية مزيد من السيولة في عدة جوانب من الاقتصاد. وفي هذا السياق، لجأت العديد من البنوك المركزية إلى خفض معدلات الفائدة إلى الصفر أو إلى مستوى قريب من الصفر، لتوفير السيولة من خلال ضخ المليارات، وطمأنة الأسواق والتخفيف من حالة الهلع التي تعاني منها وإعادة الهدوء إليها.

إجراءات سلطة النقد ودورها في تخفيف حدة الأزمة

ركزت الإجراءات التي قامت بها على ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد، للتخفيف من آثار وتداعيات الأزمة، وكذلك لتحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال استهداف هذه الإجراءات للمجالات التالية:

1. القطاع الصحي، لمجابهة انتشار الوباء ودعم القطاع الصحي، وذلك من خلال توجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية. يُشار إلى أن القطاع المصرفي قد خلال الأيام القليلة الماضية بتقديم مساعدة عاجلة لوزارة الصحة بقيمة 0.5 مليون دولار.

2. شبكات الأمان المالي والاجتماعي، وذلك من خلال التركيز على تأجيل الأقساط الشهرية (الدورية) لكافة المقترضين للأشهر الأربعة القادمة، ومن القطاع السياحي والفندقي للأشهر الست القادمة مع إمكانية تمديداتها. إضافة إلى تمديد سقوف بطاقات الائتمان والسقوف الممنوحة للإفراد والمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأوضاع الاقتصادية.

3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، وذلك من خلال توجيه الائتمان الجديد لهذه المشاريع، ومنح سقوف مؤقتة للعملاء بهدف الحفاظ على استمرار الدورة الاقتصادية.

4. إعراب سلطة النقد عن استعدادها لتوفير السيولة الليلية اللازمة لمساعدة المصارف في حالات الطوارئ.

5. حرص سلطة النقد على الاستمرار في تقديم الخدمات المصرفية لضمان استمرارية دورة الأعمال في الاقتصاد، وتوفير السلع والخدمات الأساسية للمواطنين طيلة فترة الأزمة، وذلك استناداً على خطط الطوارئ واستمرارية العمل المتاحة لدى المصارف والحفاظ على استمرار الوظائف الحرجة.

6. دعوة القطاع المصرفي إلى مزيد من المساهمات للتخفيف من حدة الأزمة من خلال صندوق الطوارئ المزمع إنشائه.

ولتعظيم المنفعة من إجراءات سلطة النقد وبالتالي تخفيف الآثار المتوقعة للأزمة الراهنة على الاقتصاد، يتوجب أن تتكاتف جهود كافة الأطراف ذات العلاقة مع بعضها، وأن تقترن

إجراءات سلطة النقد مع إجراءات الأطراف الأخرى، والتي يجب أن تركز على بشكل خاص على القطاع الخاص وتقديم مزيد من الدعم له، من خلال على سبيل المثال:

1. المساهمة في تغطية جزء من أجور العاملين وتسهيل حصولهم على إجازات للعناية دون فقدان لوظائفهم ومداهلهم.
2. توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، من خلال تسريع صرف دفعات البطالة والمساعدات الاجتماعية.
3. تخفيف العبء الضريبي للأفراد والشركات أينما أمكن، وإطالة فترة السماح والسداد، وخاصة للقطاعات المتضررة.
4. وضع خطط استمرارية العمل في المؤسسات الخاصة والحفاظ على استمرار الوظائف الحرجة.

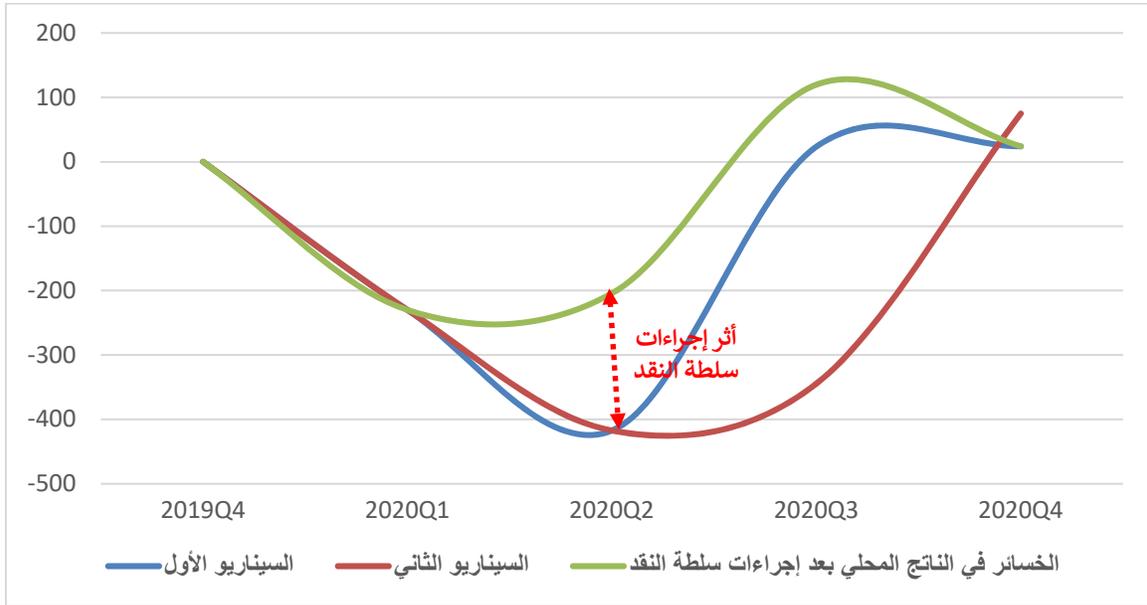
كما ترافق مع هذه الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد بهدف التخفيف من حدة الأزمة، قيام سلطة النقد من ناحية أخرى بتعليق جزئي أو كلي لبعض سياساتها وإجراءاتها على المستويات التالية:

- على المستوى الرقابي والتنظيمي، تم:
 - تعليق العمل بإجراءات التعثر، وتخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء وخاصة الأفراد إلى أدنى مستوى ممكن.
 - تعليق تصنيف المتضررين من الأوضاع الاقتصادية على نظام الشيكات المعادة للأشهر الأربع القادمة.
- على مستوى نظم المدفوعات والعمليات النقدية، تم
 - اتخاذ إجراءات طارئة لتسوية حسابات التلبية ونتائج التقاص، جراء توقف الطرف المقابل عن أنشطته وعملياته اليومية بشكل جزئي أو كلي.
- على مستوى الإدارة العليا، تم
 - إن قيام سلطة النقد بتوفير السيولة الليلية اللازمة، يستدعي أن تقوم سلطة النقد بإقراض هذه المصارف لتغطية حساباتها، الأمر الذي قد ينجم عنه تجاوز للسقف الممنوحة والقائمة لبعض أو كل المصارف، ودون قيود على مبالغ أو مدد التجاوز.

- هذا الوضع يستوجب الحصول على الموافقة من لجنة الاستثمار، أو مجلس الإدارة أو أية يفوضها المجلس.

مما لا شك فيه أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد كانت ذات أثر فعال، وأسهمت في التخفيف من حدة ووقع أثر هذه الأزمة على الاقتصاد الفلسطيني. وفي هذا السياق تشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات قد أسهمت في التخفيف من حدة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي وفق السيناريو الأول من نحو 8.9% خلال الربع الثاني 2020، إلى نحو 3.4%. ومن المتوقع أن يظهر أثر هذه الإجراءات بشكل أكثر وضوحاً على معدلات النمو خلال الربع الثالث 2020 ووفقاً للسيناريو الثاني، إذ من المتوقع أن تسهم هذه الإجراءات في تخفيف وطأة التراجع في النمو إلى نحو 3.7%، مقارنة بتراجع بنحو 6% بدون هذه الإجراءات.

الشكل 2: أثر إجراءات سلطة النقد على الخسائر الاقتصادية المتوقعة (مليون دولار)



الملاحق

الجدول 1: الأثر المتوقع لأزمة فيروس كورونا على معدلات نمو بعض المؤشرات الاقتصادية

الاستثمار		الاستهلاك الحكومي		الاستهلاك الخاص		النمو الاقتصادي		المؤشر
الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	السيناريو
	6.8-		2.4		4.7-		3.7-	2020 Q1
17.4-	17.4-	4.2	4.2	16.3-	16.3-	8.9-	8.9-	2020 Q2
12.7-	4.3	5.7	2.0	13.1-	5.0	6.0-	3.4	2020 Q3
7.2	0.0	2.0	2.0	3.0	3.0	3.1	1.8	2020 Q4
7.2-	4.9-	3.6	2.6	7.7-	3.2-	3.8-	1.8-	2020

تابع جدول 1:

القروض		الودائع		المؤشر
الثاني	الأول	الثاني	الأول	السيناريو
8.35	8.35	5.89	5.89	2020 Q1
4.51	4.80	1.45-	0.95-	2020 Q2
0.88	3.12	1.45-	2.06	2020 Q3
0.67	2.60	0.82	3.80	2020 Q4
0.67	2.60	0.82	3.80	2020

* لا بد من الإشارة أن معدلات نمو القروض والودائع المتوقعة خلال الربع الأول 2020 قبل الأزمة كانت نحو 7.7% و9.5%.

الجدول 2: القيم المتوقعة لبعض المؤشرات الاقتصادية في ظل الأزمة

(مليون دولار)

الاستثمار		الاستهلاك الحكومي		الاستهلاك الخاص		النمو الاقتصادي		المؤشر
الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	الثاني	الأول	السيناريو
965.4	965.4	766.9	766.9	3,266.8	3,266.8	3,810.0	3,810.0	2020 Q1
869.9	869.9	790.7	790.7	2,826.3	2,826.3	3,532.8	3,532.8	2020 Q2
920.4	1,099.5	834.2	804.8	2,954.3	3,570.9	3,680.6	4,048.5	2020 Q3
1,196.4	1,116.0	890.6	890.6	3,514.8	3,514.8	4,179.9	4,128.9	2020 Q4
3,952.1	4,050.8	3,282.4	3,252.9	12,562.2	13,178.8	15,203.3	15,520.2	2020

تابع جدول 2:

القروض		الودائع		المؤشر
الثاني	الأول	الثاني	الأول	السيناريو
13,429.0	13,429.0	9,074.5	9,074.5	2020 Q1
13,159.4	13,195.8	8,812.4	8,857.2	2020 Q2
13,140.7	13,431.7	8,818.2	9,132.3	2020 Q3
13,473.8	13,732.2	9,113.4	9,382.2	2020 Q4
13,473.8	13,732.2	9,113.4	9,382.2	2020

الجدول 3: حجم الخسائر المتوقعة في الناتج المحلي وفق السيناريوهات السابقة مقارنة بالسيناريو الأساس (مليون دولار)

الخسائر المتوقعة				الناتج المحلي الإجمالي السيناريو
في ظل إجراءات سلطة النقد		بدون إجراءات سلطة النقد		
الثاني	الأول	الثاني	الأول	
230.0-	230.0-	230.0-	230.0-	2020 Q1
201.5-	204.2-	417.2-	417.2-	2020 Q2
256.0-	119.8	344.4-	23.5	2020 Q3
74.9	23.9	74.9	23.9	2020 Q4
612.7-	290.5-	916.7-	599.8-	2020

المصادر: تقديرات دائرة البحاا والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، آذار 2020.